

قرار :

مادة ١ - تستثنى القوات المسلحة من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها.

مادة ٢ - للقوات المسلحة العاقد باشرة على استخدام أو شراء أو تأجير آلات من الخصوصية للعمليات الإحصائية سواء كانت يدوية أو ميكانيكية أو كهربائية أو ساقية الكترونية.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ شaban سنة ١٣٩١ (٢٨ سبتمبر ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٥٢ لسنة ١٩٧١

بتول السيد الدكتور عبد حافظ فاتح تصريف أمور وزارة الشباب المنشقة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلق القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التغيرات في الاختصاصات،
وعلق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠٠ لسنة ١٩٧١ بإعادة تشكيل
الوزارة

وعلق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٧١ بانسحاب المجلس الأعلى
ل الرياضة

قرار :

مادة ١ - يهدى إلى السيد الدكتور عبد حافظ فاتح وزير التربية والتعليم
بتصريف أمور وزارة الشباب المنشقة لحين إتمام توزيع العاملين بها
والاعتمادات المرجحة بميزانيتها بما في ذلك نقل العاملين إلى المجلس الأعلى
ل الرياضة والوزارات والجهات الأخرى.

و يتم توزيع كافة العاملين بدرجاتهم وبحالاتهم الوظيفية.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ شaban سنة ١٣٩١ (٢٠ سبتمبر ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٤١ لسنة ١٩٧١

بالغوغ عن باق مدة المقوية المحكوم بها في القضية رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٧
أمن دولة حلبية الإسكندرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلق قانون العقوبات والقوانين العدلية والمملكة له

وعلق قانون الأحكام العسكرية والقوانين العدلية له

قرار :

مادة ١ - يعنى عن باق مدة المقوية المحكوم بها على الرائد بحرى
سابق / على يوسف صلاح الدين الدياطي ، والرائد بحرى سابق / أحد
عبد الوهاب عبد الرحمن فهمى ، والرائد بحرى سابق / عصام الدين فخرى ،
في القضية رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٧ أمن دولة حلبية الإسكندرية وكذلك
من كافة العقوبات التبعية والآثار الجنائية المرتبطة على الحكم المشار إليه.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ
إصداره

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ شaban سنة ١٣٩١ (٢٨ سبتمبر ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٤٢ لسنة ١٩٧١

بنظام التعاقد على استخدام الآلات الإحصائية بالقوات المسلحة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الإحصاء والتعداد

وعلق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم التعاقد
على استخدام أو شراء أو تأجير الآلات الإحصائية في الحكومة والقطاع العام،
وعلق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء وتنظيم الجهاز
المركزي للتربية العامة والإحصاء

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة